

الخطاب النقدي العابر للتخصص: التداوليات المدمجة أنموذجا

Critical discourse transgressor of specialization:

The mystical Pragmatics model

د. بومنقاش الرحموني، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة سطيف 2.

البريد الإلكتروني boumengach@gmail.com

ملخص:

يؤطر هذا المقترح منطلق نظري؛ يتمثل في التظافر القائم بين الخطابات النقدية المعاصرة، أو لنقل تحول الخطاب discours إلى ميتاخطاب métadiscour مشحون، متخذاً من التداوليات العرفانية/المدمجة Pragmatique intégrée أنموذجاً لتبيين قابلية احتضان الخطاب النقدي للتواصل العلمي، والإسهام في الإنتاج المعرفي الشمولي، معلناً حينها عن عقد قران بين الخطاب النقدي وحركة المعارف في عصرها الراهن، مبيناً أحقية الإجابة عن الإشكالات الآتية: هل يتجاوز الخطاب النقدي الحقل اللساني والأدبي ضرورة أم خياراً؟ هل يقف النقد/ التداولية من التجاوز المعرفي موقفاً حاضناً أم موقفاً مناوئاً؟

Abstract

This approach aims to study converging between the critical discourses; or to study the turning of discourse into Meta-discourses, taking the mystical Pragmatics as a model, and this is to show the extent to which the embrace of critical discourse to the scientific communication, and its contribution to knowledge production totalitarian, all this driven by a set of questions such as: does the critical discourse overtake linguistic and literary field by necessity or choice? And do the critical discourse and Pragmatics accept the overtaking cognitive or reject it?.

فاتحة القراءة:

ن القراءة المتفحصة للخطاب النقدي المعاصر، تنبؤنا بمدى غياب وتراجع الحدود الفاصلة بين حقول المعرفة المختلفة، فلقد أضحت المفاهيم والمفردات المتداخلة شعاعاً لتشعب النظريات، بل حقيقة تكشف تشظي المنهج وتشتته. لتتخذ التمثيلات المفهومية والتراكيب الإصطلاحية لهذه المنهجية إطاراً لنظرية نقدية عبر تخصصية؛ فتكشف لنا قيمة التظافر الحاصل بين البنوي واللساني، والأسلوبي، والسيميائي، والفلسفي، والإيديولوجي، والتاريخي، والاجتماعي، والتفسي، والثقافي، قيمة أنتجت نظرية معرفية تجاوزت الخطاب النقدي إلى ما هو ثقافي، تحت مسمى النقد الثقافي.

وإذا كان حضور الخطاب النقدي المعاصر اليوم في أشكاله الجديدة، يعطي إشارة قوية بضرورة الاستعانة بكل الأدوات والمفاهيم والإجراءات، أينما كانت ووجدت، فإنه يدعو لتحديد الآلية كل حين وكل وقت، وعلى هذا لا تُعنى هذه المقاربة بصيغة التعريف بالخطاب النقدي، واجترار دعوات تجديد النظرية النقدية باسم التقويض والتفكيك ونقد النقد، كما لا تُعنى بأرخنة مراحل تطور الخطاب النقدي، وإنما تُعنى بالآليات المحركة، والدافعة لتحولات النقد المعاصر، برؤية تستعرض نقاط التقاء المعرفة في خطاب نقدي واحد، هذا الأخير توافر السياق لتثبيتته نظرية نقدية عابرة للتخصصات، وخاصة بعد أن أفادت كثيراً من الخطابات عبر التخصصية.

وقد كان النموذج الموضح لصحة الفكرة هو النظرية التداولية، بوصفها إستراتيجية في تحليل الخطاب، إذ لا تعد التداولية تخصصاً مغلقاً على ذاته، بل اقتحمت العديد من الموضوعات التي كانت تُصنف ضمن الفلسفة التقليدية مثل: الاقتضاء والاستلزام الحوارية والأفعال اللغوية، كما يعنى هذا الخطاب النقدي بالموضوعات التي اشتغل عليها الفلاسفة والمناطق، من قبيل الفرق بين الألسنة الطبيعية واللغات الاصطناعية المنطقية، وكذا الفرق بين الاستدلال المطبق في الألسنة الطبيعية، والبرهنة المنطقية المطبقة في مجال المنطق والرياضيات مثلاً، بل إننا نتلقى: « حقل التداولية بوصفه كياناً غامضاً، أو قل جراباً جديداً توضع فيه الأعمال الهامشية التي لا تنتمي إلى الاختصاصات المؤسسية، وهي اللسانيات وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعي والدلائلية... نحو المشاكل التي أثارها هذه الاختصاصات ولم تتوصل إلى معالجتها بشكل مرض » (بلانشيه، 2007، ص: 17).

تطينا صفة الجراب الجديد والكيان الغامض، إذا، مؤشراً بأن المناسبة قد جاءت لتغيير الأدوات والمفاهيم والإجراءات، وإلا فما تعليل النزعة "التوليفية التركيبية" بين الحقول المختلفة في إطار الدرس التداولي الواحد؟ وهل تجاوز الخطاب النقدي آفاق المنهج الواحد باستخدام "آليات المعرفة المتحولة"؟ وهل التعددية المعرفية في المنهج الواحد هي إيدان بنهاية صلاحية التعدد المنهجي الأحادي؟ وهل صفة "عبرالتخصصي" في التداولية أكثر تمثيلاً لتحولات الخطاب النقدي من الأحادية إلى التعددية؟.

أولاً: الولاء المتعدد: الفلسفي واللساني والسيميائي والمعرفي:

ينبغي الإقرار، بدءاً، أن الخطاب النقدي التداولي المتجاوز للحقل الواحد، خطاب يتمتع بخصوبة وليونة، فأغلب الأعمال ذات الولاء التداولي تنتمي إلى الحقل العلمي الإنساني بصفة عامة؛ فأوستين Austin، وفيلسوف، وغمبرز Gmprz لساني إثنولوجي، وغوفمان Gofman سوسيولوجي، ومن تداولية كونية لمدرسة فرانكفورت مع هابرماس Habermas، إلى تداولية عقلانية لمدرسة القدس مع كاشر Kashr، إلى تداولية حوارية مع فرانسيس جاك Jack Francis، إلى إثنوغرافيا التواصل مع هايمس Heims، بل إننا نقف على مبادئ تداولية حتى في الفيزياء الكوانتية (بلانشيه، 2007، ص: 179).

وإذا أمكننا جمع كل هذه المعارف، فإننا نحصل منها في الإطلاق على وجهين، الدلالة والاستعمال، وكل ذلك راجع إلى ما تكرر بالفاظ متقاربة، بناء على أن الاستعمال يدخل تحته جملة عناصر بالتضمنين، وإذا أردنا إجمالاً أكثر فإننا نقول بأنها أربعة أوجه : أولاً أطراف التخاطب (أو المستعملون للغة)، ثانياً : قصودهم وهي درجات ومراتب، وثالثاً: السياق، ورابعاً: المقام، وهي كلها مترابطة متداخلة (بلانشيه، 2007، ص: 265).

وعلى هذا، كان المبحث الذي يهتم بدراسة علاقات الدوال يسمى السيمياء والمبحث الذي يدرس علاقة الدوال وبالمقابل يسمى الدلالة، والمبحث الذي يدرس علاقة المداليل بمؤوليهي يسمى بالتداولية؛ أي إن التداولية هي بحث في شرائط نجاعة الخطاب وفق سياقه ومقامه.

إن المنطلق الفلسفي لهذا الطرح، هو أن الفلسفات التي يطلق عليها مصطلح تداولية تنطلق من فكرة مؤداها أن «صحة الفكرة تعتمد على ما تؤديه من نفع»، وتعود الأصول النظرية لهذه الفكرة للفيلسوف الأمريكي تشارلز ساندرز بيرس Charles Sanders Peirce (1839-1914) الذي وضع معالم بارزة للتداولية في مقالته: «كيف تجعل أفكارك واضحة، How to make our ideas clear» نشر سنة 1878م و«ما هي البرغماتية What pragmatics is»، نشر سنة 1905م، وتتمثل التداولية عنده في الوصف الذي يجعل من أثر الأشياء عملية في تصوراتنا، ثم جاء بعده وليام جيمس William James (1842-1910)، وجون ديوي John Dewey (1859-1952) الذين طوروا هذه النظرية على نحو مرسخ لإنتاجية الأفعال من الأفكار، أما العلامة الفارقة في هذه النظرية فتعود إلى جون أوستين John Austin في بحثه كيف نجعل من الأقوال أفعالا، وتلميذه جون سيرل John Searl، وكذلك بول غرايس H. Paul Grice.

ولم يكن أوستين Austin يهدف في محاضراته إلى تأسيس اختصاص لسانی، بقدر ما كان يهدف إلى تكوين تخصص فلسفي جديد هو فلسفة اللغة، منطلقاً في هذا من ملاحظة مفادها أن هناك كثيراً من الجمل التي ليست استفهامية أو تعجبية أو أمرية ولا تصف أي شيء ولا يمكن الحكم عليها بمعييار الصدق أو الكذب، ولا تستعمل لوصف الواقع بل لتغييره، مفرقا بين الأفعال الإنشائية les actes performatifs والأفعال التقريرية les actes constatifs، وخلص إلى أن كل قول عمل ولا يوجد - إن أمعنا النظر - جمل وصفية (دلاش، 1986، ص: 23)، ومثال جمل الأفعال الإنشائية جملة «أمرك بالصمت» فقائل الجملة يسعى إلى تحقيق فعل عملي وهو فرض الصمت على مخاطبه، ومن ثمة الانتقال من حالة الضجيج إلى حالة السكون.

وقد أسهمت هذه الملاحظات في تأسيس فعلي لحقل التداولية؛ ذلك أنها صنفّت الأفعال حسب مقامات استخدامها، وخلقت مستوى جديداً في توزيع الجمل هو المستوى التداولي، فمثلاً جملة: هل أستطيع مساعدتك؟ لها مستوى تركيبى هو الاستفهام، ومستوى دلالي هو عملية المساعدة، ومستوى تداولي هو الاستدلالات المنطقية الناتجة عن عملية المساعدة: الحقيقة ثقيلة هل أستطيع مساعدتك، تبحث عن شيء هل أستطيع مساعدتك...، وقد طور جون سيرل وبول غرايس هذه النظرية على نحو مرسخ لدراسة العلاقات بين مستعملي العلامات ونتائج خضوع العلامات لتركيب له تفسير دلالي.

ونشير كذلك إلى أن التداولية تشترك مع كثير من المعارف، كعلم النفس السلوكي، اللسانيات، الفلسفة التحليلية، علم الاجتماع، السيمياء، وغيرها من التخصصات الإنسانية، بل إن التداولية نفسها ليست نظرية واحدة في معالجة اللغة، فهي مجموع نظرية أفعال الكلام، ونظرية حكم المحادثة، ونظرية الملائمة؛ حيث يشير مفهوم "الملائمة" pertinence إلى نظرية تداولية معرفية، فهو يعني: «الكيفية التي توجد عليها الأشياء في العالم تتناغم بصورة ملائمة مع مقاصد الألفاظ الإنجازية، التي توحى بها الخطابات النحوية المتنوعة» (كروم، 2015، ص: 136).

وعلى هذا، أمكننا تأطير الحديث عن التداولية بوصفها منهجاً في دراسة اللغة، له أسسه ومفاهيمه، ببعض المسائل التي تربطها بغيرها من المعارف، من قبيل علاقة التداولية بالمستويات اللسانية عموماً، هذا من جهة، وعن علاقتها بعلم الدلالة على

وجه الخصوص، وهو علم يضع نصب عينيه دراسة المعنى اللغوي، من جهة أخرى، حيث إن موضوع التداولية، كما اللسانيات هو اللغة، غير أن نمط المعالجة لذات الظاهرة مختلفة، وهذا التداخل المبدئي، هو ما حدا بأحد الفلاسفة، فلاسفة اللغة المحدثين، وهو رادلف كارناب لأن يصف التداولية بأنها قاعدة اللسانيات، أو أساسها المتين الذي تستند إليه، أي أنها حاضرة في كل تحليل لغوي، موجودة معها قريبة لها، ومع ذلك فإننا إذا تتبعنا اهتمام الدراسة اللسانية، وجدنا أنفسنا أمام عتبات المفارقة أو الحدود. (سعودي، 2004، ص: 20، 21).

فبمجرد أن ينتهي عمل اللساني في دراسة اللغة (البنية)، يظهر الفعل التداولي في تتبع الأبعاد الحقيقية لتلك البنية المعلنة المغلقة، وتنفس من ثم على الأبعاد النفسية، والاجتماعية، والثقافية للمتكلم، وهذا ما يرر الطرح القائل بأن التداولية فعلا استطالة للسانيات نحو جانب جديد، ألمع إليه (بنفست) وأسماء لسانيات التلفظ، والذي ينتقل بموجبه الاهتمام من ثنائية اللغة والكلام، إلى ثنائية الملفوظ (Le dit) والتلفظ (énonciation) (سعودي، 2004، ص: 21).

فالتلفظ أساس التداولية في الشكل الظاهري، إذن بدون الملفوظ الأولى لا يوجد التلفظ كعملية، وكلتا العمليتين تخضعان إلى عامل السياق، يقول محمد خطابي: «إنه كلما توفر المتلقي على معلومات عن هذه المكونات (المتكلم، المتلقي للرسالة، الزمان، المكان، ونوع الرسالة) تكون له حظوظ قوية لفهم الرسالة، وتأويلها أو وضعها في سياق معين من أجل أن يكون لها معنى» (خطابي، 1991، ص: 297).

ولعل منشأ هذا التلازم المفصل، فيما بين التداولية واللسانيات وعلم الدلالة، نابع من صعوبة ضبط حدود دراسة كل منهما، فتداخل التداولية بعلم الدلالة مرده إلى أن كلا منهما يتناول المعنى، الذي هو زبدة التواصل، حيث يحتاج المتكلم في كل عملية تواصلية (منطوقة بالخصوص) إلى مستمع يتوخى الحذر في إدراك العلامات اللغوية والعلامة غير اللغوية، واستيعاب والأخذ بما تتضمنه من دلالات، ولكن عليه تمثل كلام المرسل والرسالة، والتميز بين الأبعاد التركيبية والأبعاد الوظيفية للعلامة والإشارة (حمو الحاج، د، ص: 119)، يقول بيير جيرو: «تجلى وظيفة الإشارة في إيصال الأفكار... وهذا يستلزم موضوعاً أو شيئاً نتحدث عنه كما يستلزم مرجعاً وإشارات...» (جيرو، 1990، ص 63).

إن الحديث عن علاقة التداولية بالعلوم الأخرى لا مناص له من تحديد مقوماتها، حيث إنها تسعى حثيثاً لتمكين نفسها بوصفها نظرية ذات خلفية تصويرية وفكرية في مقارنة الخطاب عموماً، والأدبي على وجه التحديد، وبوصفها كذلك منهاجاً ذا خطوات إجرائية تفصح عن خلفيتها النظرية الاستيمية، تساعد محلي الخطاب علي الفهم الدقيق لقصدية Intentionnalité التواصل المدججة فيها مختلف الأبعاد، وهي حينئذ تستعين في مقارباتها بمفاهيم ثلاثة، تعد من الأهمية بمكان.

1. مفهوم الفعل: ويعني أن اللغة لا تستعمل فقط لتمثيل العالم، ولكن تستعمل بالمقابل في إنجاز أفعال، أي أن الإنسان المتكلم، وهو يستعمل اللغة، لا ينتج كلمات دالة على معنى، بل يقوم بفعل ويمارس تأثيراً، وهذا انطلاقاً من مناداة رواد المدرسة الفلسفية التحليلية (أوستين، سيرل) بضرورة اعتماد هذا المفهوم الذي رسخه أوستين في مجموعة محاضراته التي جمعت في كتاب عنوانه *How to do thing with words* ويقترح أوستين في إطار نظرية أفعال الكلام نموذجاً ثنائياً التركيب، مكوناً من الأفعال الإنجازية (Actes performatifs)، والأفعال التقريرية الوصفة (Actes constatifs).

يتميز النوع الأول باقتراح الإنجاز بالتلفظ، أما النوع الثاني فهي الأفعال التي تصف حالة عالم مستقل عن التلفظ ذاته، ثم يجعل أوستين الأفعال الإنجازية خمسة أقسام:

. الحكمية (Oerdictifs).

. التمرسية (Exercitifs) مثل: أمر، عين، نبه، ...

. التكليف (Commissifs) مثل: أقسم، أتمنى، ...

. العرضية (Expositifs) مثل: أنكر، أكد، ...

. السلوكيات (Comportementaux) مثل: شكر، هنا، انتقد، ...

ثم إن هذه الأقسام الخمسة للأفعال الإنجازية عند أوستين، ترتبط ارتباطاً عضوياً بمفهومين أساسيين آخرين، أو بعدين محوريين، يمثلان إلى جانب مفهوم الفعل الأطر العامة للمقاربة التداولية (سعودي 2004، ص 28، 29، 30)، التي تحاول تحديد المعنى، لا من منطلق إشكالية العلامة، بل من منطلق العلامة التي تؤسس في العملية التواصلية بين المشتركين، وهذين المفهومين هما: السياق ويعني الموقف الفعلي توظف فيه الملفوظات، والمتضمن بدوره لكل ما تحتاجه لفهم وتقييم ما يقال. أما الكفاءة فهي حصيلة إسقاط محور الفعل على محور السياق هذا الإسقاط الذي يختلف المتكلمون في مستوياته ودرجاته، وبناء عليه تحدد كفاءتهم التواصلية (سعودي 2004، ص 30)

وإذا تتبعنا مهام التداولية فإنها تتلخص فيما يلي (صحراوي، ص: 26، 27):

. دراسة استعمال اللغة، التي لا تدرس البنية اللغوية ذاتها، لكن تدرس اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي باعتبارها كلاماً محددًا صادرًا من متكلم وموجهًا إلى مخاطب محدد بلفظ محدد في مقام تواصل محدد لتحقيق غرض تواصل محدد.

. شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات.

. بيان أسباب أفضلية التواصل غير المباشر وغير الحرفي على التواصل الحرفي المباشر.

. شرح أسباب فشل المعالجة اللسانية البنيوية الصرف في معالجة الملفوظات.

وعليه فإن بعض الدارسين يعولون على التداولية في تحقيق مجموعة من الرهانات تعبر عنها الأسئلة الآتية:

. كيف نصف الاستدلالات في عملية التواصل، علماً بأن الاستدلالات التداولية غير معقولة وربما كانت غير مقنعة في كثير من الأحيان؟

. ما هو نموذج التواصل الأمثل؟ (أهو الترميز أم الاستدلال؟).

. ما هي العلاقة بين الأنشطة الإنسانية الآتية: اللغة والتواصل والإدراك؟ وما هي العلاقة بين الفروع المعرفية المشتغلة في هذه الأنشطة أي علم اللغة وعلم التواصل وعلم النفس المعرفي؟

وإذا تتبعنا امتداد مجال اللسانيات التداولية واشتغالها، فإنها تشمل دراسة المفاهيم الأساسية التالية: حكم

الحديث والافتراض المسبق Présupposition والتفاعل Interaction (دلاش، 1986، ص 33، 34).

2. حكم الحديث لغرايس: لئن كان أوستين وسورل قد شحذا مفهوم الاصطلاح Convention الذي يحدد ويكفل القوة الإنشائية لفعل الكلام فإن غرايس قد اقترح مفهوماً أعم يمكن أن يشغل بمعزل عن فعل الكلام، كما يمكنه أن ينظم التواصل، أي نوعاً من السلوك العقلائي للفرد، كما يؤسس مبدأ التعاون داخل التبادل التعاوني حول مقاصد المشاركين، وهذه المقاصد ليست في الواقع صريحة بين أطراف التبادل، والحال إنها عبارة عن عناصر خفية تعتمد في شكل اتفاق ضمني من قبل المتخاطبين الذين يسهرون على مجرى التواصل الحسن بموجب لعبة ذكية من الاستنتاجات.

2. مفهوم الافتراض المسبق: عند كل عملية من عمليات التبليغ، ينطلق الأطراف (المتخاطبون) من معطيات أساسية معترف بها ومعروفة، وهذه الافتراضات المسبقة لا يصحح بها المتكلمون وهي تشكيل خلفية التبليغ الضرورية لنجاح العملية (التبليغية)، وهي محتواة في القول، سواء تلفظ بهذا القول إثباتاً أو نفيًا، وهكذا لو قمنا باختبار قول ما ويدعي هذا الاختبار اختبار النفي فإن الافتراض المسبق يظل صالحاً: أغلق النافذة.

. لا تغلق النافذة.

يتمثل الافتراض المسبق في كون النافذة مفتوحة.

إننا في الواقع نميز بين نوعين من الافتراضات المسبقة الدلالية والمنطقية، والافتراضات المسبقة التداولية.

3. مبدأ التفاعل: لئن ركز دعاة نظرية أفعال الكلام أبحاثهم حول شروط إنجاز الأفعال وتحليلها وتصنيفها، فلقد تبين بعد ذلك أنه من الضروري توسيع مجالها بحيث تشمل التفاعل والحوار، وهذان المفهومان الأساسيان في نظرية التبليغ أولا إضاءة فلسفية سريعة.

لقد خصص جزء هام من التفكير الفلسفي للنظر في هوية "الأنا" الظاهرية الوجودية، وتستمد هذه الهوية أصلها . حسب كانط . من التفكير الذاتي لـ "الأنا" المتحرر من عرض الواقع Contingence du réel، في حين يرى هيجل بأن الأنا يستمد هويته من علاقته الجدلية بالآخر وتستلزم هذه العلاقة الجدلية سيرورة تفاعلية بين الأفراد وهي السيرورة التي يتكون فيها الوعي بالذات ويتقوى بالخبرة المتبادلة.

4. البنية الحوارية : لقد أخذت إشكالية الحوار تستثير اهتمام الدارسين منذ ثلاثين سنة، وهناك عدة مدارس تعنى بهذه القضية.

لقد لاحظ رولي ROULET وهو ينظر في أمثلة مستقاة من اللغة الفرنسية بأن الحوار ينبنى على ثلاثة مستويات ذات ترتيبية قوية هي :

. التبادل.

. التدخل.

. الفعل اللغوي.

هذا وبإمكان الحوار أن يتوفر على تبادل واحد أو عدة تبادلات تنهض بإنجاز وظائف ثلاثة أساسية : المبادرة، رد الفعل، المبادرة/رد الفعل.

قد يكون التبادل تأكيداً (التحية، التهنية) أو إصلاحاً (الاعتذار)، كما يمكن أن ينبنى في شكل تدخلات موجهة (دلاش، 1986، ص 35، 36، 38، 40).

أما فيما يخص موضوع اللسانيات التداولية فقد اقترحت عدة تحديدات تماشت وموضوع البحث، لقد استشرّف شيلين لانج (1979) ثلاثة توجهات أساسية. أن اللسانيات التداولية هي في الوقت عينه، علم استخدام الأدلة، ولسانيات الحوار، ونظرية الأفعال اللغوية.

أما موريس (1972) فإنه يرى بأن اللسانيات التداولية هي العلم الذي يعالج العلاقة بين الأدلة ومؤولبيها، في حين يرى ريكاناني وديلر بأنها تخصص يدرس استخدام اللغة داخل الخطاب والسمات المميزة التي تؤسس وجهته الخطابية في صلب اللغة، وأخيراً فإن جاك يعتبرها تخصصاً يتناول اللغة بوصفها ظاهرة خطابية وتبليغية واجتماعية في نفس الوقت.

وهناك من اللسانيين من يفضل رسم حدود لموضوع البحث بدل إعطاء تحديد قد لا يرضي الجميع، ويقترح فندرليش في كتابه Funkkolleg سلسلة من الأسئلة التي يجب أن تشغل بال اللساني.

. كيف نربط علاقة مع الأشخاص الآخرين بواسطة القول ؟.

. كيف يسهر على بقاء علاقات موحدة سلفاً ؟.

. كيف يمكننا التأثير على نشاط وآراء الأشخاص الآخرين ؟.

. إلى أي مدى يمكن اعتبار التلفظ اللغوي كعمليات خاصة للعمل ؟.

. ما هي الشروط الخليفة بجعل عمل يخفق أو ينجح ؟.

ولعل ما أفرز هذه الموضوعات هو الدراسة الحفرية التي مرت بها التداولية عبر سياقها التاريخي التطوري، وكذلك الآليات العملية التي يتمتع بها الدرس التداولي، نذكر منها الحجاج، القصدي، نظرية أفعال الكلام، حكم المحادثة، ألعاب اللغة وغيرها.

ثانيا: في التداوليات المدمجة:

إذاً غدا لزاماً علينا، وتأسيساً على ما تمّ ذكره، الالتفات إلى أهم قضية تواجه المعرفة النقدية بوصفها خطاباً، وهو انفتاحها على صنوف عديدة من المقاربات، بل أصبحت «مجموعة التحولات المعرفية والمنهجية التي جددت في نظرية اللغة وأصولها ومستوياتها ووظائفها والفلسفة العلمية الكامنة وراءها تمس بشكل مباشر الخطاب وطرق تحليله ووظائفه المتعددة بشكل كلي شامل مما يجعل أية مقارنة علمية لهذا الخطاب تختلف في محدداتها ونهجها عن المقاربات البلاغية السابقة» (صلاح فضل، د ت، ص: 21).

ولعل التداولية بوصفها استراتيجية لتحليل الخطاب، كانت من بين هذه الإجراءات التي جددت في نظرية اللغة، بحيث لم تقتصر التداولية على الجانب اللساني في فهم الخطاب، بل حاولت أن تحيط بكل جوانبه، فنجد في هذه المقاربة تداوليات وليس تداولية واحدة؛ إذ نميز فيها بين تداولية صغرى micro-pragmatique؛ تتجه نحو السياقات اللغوية الجزئية، وتداولية كبرى macro-pragmatique، تتجه نحو السياقات الاجتماعية، وعن ما وراء التداولية meta-pragmatique؛ التي تتجه إلى وعي الناس التداولي، وهكذا فالتداولية: «ليست علماً لغوياً محضاً بالمعنى التقليدي، علماً يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال؛ ويدمج من ثمّ مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة (التواصل اللغوي وتفسيره)» (مسعود صحراوي، 2005، ص: 16).

وهذه التوليفة المدمجة للمشاريع المتعددة في دراسة التواصل، انخرطت فيما يعرف بالتداوليات المدمجة، التي لا تشيء مادة الدراسة في جانب معرفي وعلمي واحد، كالنظر فيها بوصفها لغة (التداوليات اللسانية)، أو نصاً له انتماء ثقافي واجتماعي (تداوليات اجتماعية) وغيرها، بل هي محاولة للجمع بين كل هذه التخصصات.

وتقوم التداوليات المدمجة على جملة من الأطروحات، التي تعد بمثابة منطلقات في المعالجة العملية لأي خطاب وهذه الأطروحات هي (موشلر و ريبول، 2010، ص: 84، 85):

- 1: ليس اللسان شفرة بالمعنى الذي يقصده مهندسو الاتصال، بمعنى أنه وضع بغاية إيصال المعلومة.
- 2: لا يمثل اللسان مجموعة من الإمكانيات النحوية فحسب؛ بل توجد شروط لغوية دقيقة تقيد تسلسل الأقوال وتعاقبها.
- 3: إن كانت التداولية مدمجة في الدلالة، فن هذا يقتضي أن دراسة معنى القول يشتمل على جانبيين هما دلالة الجملة (المجال اللغوي) ومعنى القول (المجال البلاغي أو التداولي)
- 4: إن العلاقة بين الأقوال علاقة حجاجية لا استنتاجية.
- 5: إنتاج القول وإلقائه بنية معقدة من أحداث الخطاب ذات وظائف مختلفة.
- 6: يقع منوال التداولية المدمجة ضمن إبستمولوجيا المحاكاة.

ثالثاً: الحجاج آلية لخطاب التجاوز:

وفق هذه الأطر المبينة لاحتواء التداولية للخطاب النقدي، تنظيراً وإجراء، يمكننا القول أن الحجاج Argumentation هو أهم آلية يركز عليها هذا الخطاب، في الممارسة العملية، وسنحاول إبراز أهم معالم هذه الآلية عند أروالد ديكر، و شكوت جاكوبس، و فان إيمرين.

ففي إطار حقل التداوليات المدججة يدعو أزوالد ديكرود من خلال تحليله لمجموعة من الملفوظات تحليلًا دلاليًا وتعقبه لآثارها الإنجازية، إلى إدخال ثلاثة مكونات لسانية ضمن الوصف الدلالي description sémantique هي:

- (1) - «أن نسند للمقولات محتويات مخصوصة بواسطة علامات الأفعال de marqueurs d'actes من بين هذه الأفعال ذات الازدواج الدلالي أفعال الاقتضاء، ومن بين المحتويات، المحتويات الواقعة في العلاقات.
- (2) - أن نُحول المحتويات بواسطة حساب مؤسس على القوانين الحجاجية، قوانين النفي، وقوانين الخفض.
- (3) - أن نستنبط، انطلاقًا من التحويلات التي تمت في الوجهة الحجاجية الشاملة للملفوظ، الموجهة إلى إنجاز فعل للحجاج، نتيجة محددة» (Anscombre et Ducrot, 1980, P:49).

وهكذا نجد ديكرود يبحث في الوصف الدلالي للملفوظ انطلاقًا من أفعال الاقتضاء، ذلك أن اللغة لا تحقق وظيفتها التداولية إلا إذا كانت الملفوظات قد وضعت خلاف الأصل اللغوي التي وضعت له، وهذا من خلال الإشارات والتلميحات في التعبير، ومن ثمة يصبح الفعل الاقتضائي تقريبًا ماهية الوصف الدلالي التداولي للملفوظات.

أما الحجاج فهو صنف خاص من العلاقات المتضمنة في الخطاب والمدرجة في اللغة، ضمن المحتويات الدلالية. وفق علاقة تدرجية قابلة للقياس بالدرجات، أي أن تكون العلاقة الحجاجية المتضمنة في الخطاب والمدرجة في اللغة واصله بين السلام الحجاجية، والسلم الحجاجي هو قسم حجاجي موجه، أي أن ترتيب قوة الحجج إلى أقسام يمثل السلام الحجاجية. (موشلار و ريبول، 2010، ص: 298). ذلك أن أ. ديكرود يرى بوجود قوة حجاجية لكل الملفوظات، أما ترتيبها الحجاجي فمرتبط بما يسميه «موجه القوة»؛ لذلك وضع نموذج السلم الحجاجي بقوله: «نقول عن متكلم وضع ملفوظين ف1، ف2 في الترتيب الحجاجي باعتبارهما حجتين بتوجيه من الملفوظ «م»، نفرض مثلاً مجيء زيد وكذلك عمرو قد بيدي نجاحًا في الاجتماع. في هذه الحالة يمكن القول: إن الملفوظات مجيء زيد، ومجيء عمرو ظهر في شكل تراتب حجاجي موجه بواسطة نجاح الاجتماع» (Ducrot: 17 p 1980).

ولعل البعد التداولي للحجاج يتعدى اللغة والملفوظ إلى طابعها الحوارية التواصلية، ذلك أن سكوت جاكوبس Scott Jakobs يحدد ماهية الحجاج بكونه: «عملية تكييف للمبادئ الحوارية العامة، مع متطلبات وظيفة خاصة، وهي وظيفة إدارة الخلاف، ذلك أن الحوار - كأى نسق - يتطلب آليات تنظيمية، تواجه القضايا الخلافية، بوضع الحجة في محيط الخلاف المفتوح أو المتضمن أو المسقط، وإعطائها وظيفة تداولية، ما دام الخلاف له علاقة بين الأفعال اللغوية الحوارية، أيًا كانت القضايا المرتبطة بهذه الأفعال» (صوله، 2007، ص: 177).

فكل وظيفة لإدارة الخلاف هي حجاج، وذلك وفق تكييف المبادئ الحوارية مع هذه الوظيفة، وكذلك بوضع الحجة ببعدها التداولي المرتبط بالأفعال اللغوية والحوار، أي أن هناك علاقة تلازمية بين الحجاج ونظرية أفعال الكلام، فالحجاج في توصيفه المجرد هو بنية استدلالية تميز الخطاب الحجاجي عن باقي الخطابات الأخرى، وفي كل دراسة لهذه البنية الاستدلالية الإقناعية رصد للأفعال الكلامية التي لها سياق ومقام مشترك بين المتكلم والمتلقي المشاركين في الوظيفة الحوارية التواصلية، مع أن «من أفعال اللغة المتداولة في الحجاج هناك الأفعال «العرضية» التي تستعمل - حسب أوستين Austin - لعرض المفاهيم، وبسط موضوع، وتوضيح استعمال كلمات وضبط مراجع، مثال ذلك: أكد، أنكر، أجب، واعترض، وهب، ومثل، وفسر» (عالم فايزة ص: 51).

ويواصل ديكرود Ducrot توضيح هذا بقوله: «لقد انطلقنا من ملاحظة عامة أنه كثير من الأفعال الكلامية لها وظيفة حجاجية، توجه المتلقي إلى نتيجة محددة، أو تصرفه عنها. حين نبتعد قليلاً عن العمومية يمكن أن نقول: إن الوظيفة الحجاجية

تحمل علامات داخل الجملة نفسها: منها القيمة الحجاجية لملفوظ ما، فهي ليست فقط نتيجة المحمولات الخبرية له، ولكن الجملة يمكنها أن تحمل عدة دلالات وعدة صيغ أسلوبية، والتي بالإضافة إلى محتواها الإخباري يمكنها أن تدلي بتوجيهات حجاجية للملفوظ، حيث تعمل على توجيه المتلقي وجهة دون أخرى» (Ducrot, 1980, P: 15)

أما فان إيمرين Frans Van Eemren فإنه يحدد موقع الحجاج داخل التداوليات بدمجه له مع نظرية الأفعال الكلامية وتحليل المحادثة والخطاب، والجدل الصوري داخل نموذج نظري أطلق عليه اسم «نظرية الحجاج الجدلي»، ويضبطه بأنه: «نموذجاً مثالياً للمحادثة الخلافية، يوجه مراحلها، ويوزع الأفعال اللغوية عبر هذه المراحل، وينظم تفاعلاتها، ويشكل شرطاً أساسياً لبناء معياري نسقي للخطاب يسمى التحليل الجدلي» (طروس، 2005، ص: 118).

فالحجاج التداولي حسب إيمرين بناء جدلي، فهو: «فعلاً لغوياً مركباً، يتكوّن من مجموعة من الإثباتات الموجهة لتبرير أو دحض رأي، وإقناع حَكَم عقلائي يتفاعل بكيفية معقولة، مع درجة مقبولة وجهة النظر المطروحة» (طروس، 2005، ص: 119). ليكون الحجاج في التحليل الأخير بناء استدلالي داخلي وخارجي، حيث «يتميّز بنوع من الاستدلال الداخلي من خلال الأشكال المختلفة للبنى الداخلية له، وكذلك بنوع من الاستدلال الخارجي من خلال الأثر التكملي الذي يعقد معه» (Charaudeau et Maingueneau, 2002. P: 14).

خاتمة:

وزيدة القول؛ إنّ الخطاب النقدي، حسب هذا الطابع التقني الجديد، إكتسى صفة الأنموذج الشامل القادر على إقامة الصروح، أو تأسيس نقد إطلاقي متجاوز للتخوم، إذ إنّ التأسيس الأصلي للنقد الجديد هو في الحقيقة تأسيس لمعرفة أصلية متعددة المنابت والمشارب، معارضة للنماذج السابقة، النماذج غير مكتملة، باحثة عن العلمية، نماذج ترغب في أن تتجدّد جذرياً بهذه المعرفة الجديدة دون سواها.

فليس غريباً، إذًا، من منظور النقد المعاصر، أن يتشكّل خطاب نقدي جديد يتيح للمعرفة أن تنفذ إليه، وأن يعيد النظر في النص بوصفه مقولاً شغل النقد منذ القدم، وأن يتساءل عن انتمائه كحقّق معرفي، وأتّى أن يكون له هذا والنص قد استحلّ دم هذا الإبداع واكتسى روح الإنسانية، داعياً إلى خطاب جديد لا حظّ فيه للمعيارية النسبية/ الذاتية، خطاب معرفي يمثل تكاملاً مع العلوم الإنسانية المتجددة.

وعليه، فالخطاب النقدي خلع ثوبه القديم ذا الطابع الأحادي، ليرتدي زيّاً متعددًا يواكب به هذه التحولات، فهو الآن يبحث عن الشمولية من خلال التواصل والتجاوز والتحوّل؛ أي البحث عن المطلقة، مطلقة الحكم ومطلقة القواعد والقوانين، وهذا، أنجع سبيل يعيد لهذا الخطاب عافيته وينتشله من براثن هذا التقهقر عن الميادين الأخرى، وإلاّ ستبقى مجرد آراء عابرة ينتجها النقد أفراد، لا مؤسسات معرفية، وبدل أن يتصدّر النقد قافلة البحث في النص، يبقى غارقاً في لجج المنهاجية، التي وإنّ عدّت جزءاً لا يتجزأ من عمله، إلا أنها تصبح عائناً في النفاذ لمراد النصوص، ويحول دون التجديد في إنتاج الجديد من الخطابات.

مراجع الدراسة:

- 1 ط . بلانشيه فيليب، (2007)، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر سوريا، ط 1 .
- . جيرو بير، (1990)، الأسلوب والأسلوبية، ترجمة المنذر عياشي، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى.
- . هو الحاج ذهبية، (د ت)، لسانيات التلغظ وتداولية الخطاب، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، دون طبعة.
- . خطابي محمد، (1991)، لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى.
- . دلاش الجليلي، (1986)، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- . سعودي أبو زيد نوري، (2004)، في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ الإجرائية، بيت الحكمة، الطبعة الأولى.
- . صحراوي مسعود، (2005)، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 1.
- . صوله عبد الله، (2007)، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، دار الفارابي لبنان، ط 2.
- طروس محمد، (2005)، النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1.
- فايذة بن أحمد عالم، (2012)، الحجاج في اللسانيات التداولية دراسة لنماذج من القرآن الكريم، مجلة الكلمة، العدد 75.
- . فضل صلاح، (د ت)، بلاغة الخطاب وعلم النص، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دون طبعة.
- . كروم أحمد، (2015)، مقاصد اللغة أثرها في فهم الخطاب الشرعي، كنوز المعرفة للنشر، عمان، ط 1.
- . موشلار جاك، ريبول آن، (2010)، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الأساتذة، دار سيناترا تونس.
- Anscombre J C et Ducrot O, L'argumentation dans la langue , Pierre Mardaga, 3ème édition ; Belgique .
- Ducrot O, (1980), Les échelles argumentatives, Editions de minuit, paris.
- Charaudeau P, Maingueneau D, (2002), Dictionnaire d'analyse du discours, édition du seuil, Paris.